هل هي نهاية اتفاق باريس حول المناخ ؟

قبل شهر تقريبا انعقد ببولونيا مؤتمر كوب 24 حول المناخ الذي كان بمثابة موعد آخر لعرض وتقييم حصيلة ما تحقق من التزامات في اتفاق باريس الذي أثمرت عنه مفاوضات مؤتمر الأطراف كوب 21 سنة 2015. لقد شكل اتفاق باريس لحظة نادرة من لحظات الإجماع الدولي في مواجهة آثار التغيرات المناخية، وتعبئة إرادات الدول وضمائر الشعوب من أجل تقليص انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في مستوى الاحتباس الحراري في حدود لا تتجاوز 1.5 درجة مائوية.

ولعل ما جعل اتفاق باريس يحظى بتكتل غير مسبوق من بلدان الشمال والجنوب خاصة، هو اعترافه بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الدول الغنية لإنقاذ المناخ، وهو ما يلقي ضمنيا بالالائمة على هذه الدول في نهج سياسات صناعية شرسة وعادات استهلاكية استنزافية تدمر الرصيد البيئي المشترك، وتعجل بتفاقم وتيرة الكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف وأمطار طوفانية ومجاعات، وغيرها من الاختلالات المناخية التي تهدد مستقبل الإنسان والحياة عموما على كوكب الأرض. وهو اعتراف كذلك بأن الدول الفقيرة والنامية وفي مقدمتها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، هي التي تؤدي في آخر المطاف فاتورة التغيرات المناخية والاختيارات الصناعية للدول المتقدمة على حساب استقرارها السياسي والاجتماعي. وبالتالي، لا بد للمجموعة الدولية من أن توجه جهودها التمويلية والتكنولوجية للتخفيف من حدة التغيرات المناخية في إفريقيا وتطوير قدرات التكيف لديها. وفي هذا الصدد، كانت بلادنا بمبادرة من جلالة الملك قد اقترحت بمناسبة احتضان مراكش لمؤتمر كوب 22 مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغير المناخي.

لكن اليوم، وبعد أكثر من سنتين على توقيع اتفاق باريس واعتماده على صعيد الأمم المتحدة، يبدو أن أهم التزامات هذا الاتفاق ما زالت لم تفعل بالشكل المؤثر بعدما تراجعت إرادية عدد من الدول الموقعة وفي صدارتها الولايات المتحدة. كما أن ما تحقق من نتائج إيجابية بفضل الانخراط الجاد لدول معدودة من بينها المغرب- حوالي 32 دولة فقط من مجموع 196 دولة- لا ترقى إلى الطموح المعلن الذي من شأنه الحد بالملموس من انبعاثات الغازات الدفيئة وتقليص الاحتباس الحراري...وينبه خبراء الإيكولوجيا بأنه إذا استمر هذا التجاهل، فإن هدف 1.5 درجة مائوية لن يكون كافيا لتفادي الكارثة التي تمضي إليها البشرية بكل تأكيد. هذه الخيبة قد تفسر من جهة أخرى استقالة نيكولا هيلو، أيقونة النضال الإيكولوجي وأحد رواد اتفاق باريس، من حكومة ماكرون حينما استشعر أنه مجرد كومبارس لتأثيث الواجهة الزجاجية لنيو-ليبرالية متوحشة لا يهمها في شيئ لا المناخ ولا استدامة الموارد الطبيعية ولا توفير البيئة السليمة للإنسان وباقي كائنات التنوع الحيوي فوق كوكبنا. ففرنسا توجد ضمن البلدان الأكثر إنتاجا لثاني اوكسيد الكربون على صعيد أوروبا إلى جانب ألمانيا وبولونيا وبريطانيا وإيطاليا. وستلتحق البرازيل بمحور إجهاض اتفاق باريس بتخليها عن احتضان مؤتمر الأطراف كوب 25 نهاية 2019.

لكن الضربة القوية التي أصابت الاتفاق في مقتل حسب الملاحظين الإيكولوجيين، لم تكن غير «الضربية الإيكولوجية»، التي حاول الرئيس ماكرون إقرارها قبل أن يتراجع عنها تحت ضغط احتجاجات السترات الصفر. إن خطورة هذا القرار، سواء باعتماده أو إلغائه، تتجلى في كونه جعل الانتقال البيئي في مواجهة مباشرة مع القدرة الشرائية للفرنسيين، وهو يطلب من الشرائح الوسطى وذوي الدخل المحدود تحمل كلفة هذا الإصلاح لوحدها دون أن يتوجه بنفس العزم إلى الملوثين الكبار من كارتيلات المصالح الاقتصادية.

فأي دولة بعد ذلك ستجرؤ على فرض ما عجزت عنه فرنسا الدولة الحاضنة لاتفاق باريس، أو ستجازف باستقرارها من أجل انتقال إيكولوجي مكلف سياسيا واجتماعيا ؟

العلم 05-06 يناير 2019 - ص.1 -